المعيار المحاسبي الدولي IAS 23: تكاليف الاقتراض

أولا-هدف المعيار

يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض، ويتطلب المعيار عموما اعتبار تكاليف الاقتراض مصروفات، ولكن يسمح المعيار، كمعالجة بديلة، برسملة تكاليف الاقتراض التي يمكن أن تنسب مباشرة لامتلاك أو إنشاء أو تصنيع أصل مؤهل للرسملة.

ثانيا- نطاق المعيار

يجب تطبيق هذا المعيار للمحاسبة عن تكاليف الاقتراض.

لا يتناول هذا المعيار التكاليف الفعلية أو الضمنية لحقوق المساهمين ويشمل ذلك أسهم رأس المال الممتازة غير المبوبة كمطلوبات.

ثالثا- تعريف المصطلحات

1-تكاليف الاقتراض: هي الفائدة وغيرها من التكاليف التي تتحملها المنشأة فيما يتعلق باقتراض الأموال.

2-أصل مؤهل: هو أصل يتطلب بالضرورة فترة طويلة لاعداده للاستخدام المعد له أو لبيعه.

يمكن أن تشمل تكاليف الاقتراض:

أ. الفوائد على السحب على المكشوف وعلى الاقتراض القصير والطويل الأجل.

ب. إطفاء الخصم والعلاوات المتعلقة بالاقتراض.

ج. إطفاء أو تخفيض التكاليف الإضافية المتعلقة بترتيبات الاقتراض.

د. نفقات التمويل المتصلة بالتأجير التمويلي والمعترف به حسب المعيار المحاسبي السابع عشر والخاص بالمحاسبة عن عقود الإيجار.

ه. فروق العملة الناشئة من اقتراض العملة الأجنبية في الحدود التي تعتبر تعديلات لنفقات الفائدة .

رابعا- تكاليف الاقتراض- المعالجة المفضلة

يجب الاعتراف بتكاليف الاقتراض كمصروف في الفترة التي حدثت بها:حسب المعالجة المفضلة يعترف بتكاليف الاقتراض كمصروف في الفترة التي حدثت بها بغض النظر عن كيفية استعمال القروض.

خامسا- تكاليف الاقتراض - معالجة بديلة مسموح بها

يجب الاعتراف بتكاليف الاقتراض كمصروف في الفترة التي حدثت فيها، باستثناء تلك التي يمكن رسملتها.

بموجب المعالجة البديلة المسموح بها فان تكاليف الاقتراض التي تنسب مباشرة لامتلاك أو إنشاء أو تصنيع أصل تدخل في تكلفة ذلك الأصل يتم رسملة تكاليف الاقتراض كجزء من تكلفة الأصل حينما يحتمل أن تحقق المنشأة منافع مستقبلية وأن التكلفة يمكن قياسها بشكل موثوق به بينما تعتبر تكاليف الاقتراض الأخرى كنفقات في الفترة التي حدثت فيها.

عند اقتراض أموال خصيصا لغرض الحصول على أصل مؤهل تحدد مقدار تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة على ذلك الأصل خلال الفترة بالتكاليف الفعلية لذلك الاقتراض مطروحا منها أي ربح على الاستثمار المؤقت لتلك الأموال المقترضة.

سادسا- تاريخ بدء فترة الرسملة

تبدأ رسملة تكاليف الاقتراض كجزء من تكلفة الأصل المؤهل عندما:

أ. تكون النفقات الرأسمالية على الأصل جاري حدوثها.

ب. تكون تكاليف الاقتراض جاري تحملها.

ج. أن تكون الأنشطة الضرورية لاعداد الأصل للاستخدام أو البيع جارية.

سابعا- تعليق الرسملة:

يجب إيقاف رسملة تكاليف الاقتراض خلال الفترات الممتدة من توقف نشاط التطوير.

ثامنا- إيقاف الرسملة

يتعين إيقاف رسملة تكاليف الاقتراض عندما تتح بشكل جوهري كافة الأنشطة الضرورية لاعداد الأصل المؤهل للاستعمال المرجو أو للبيع.
عند استكمال إنشاء أجزاء من الأصل المؤهل ويكون كل جزء قابل للاستعمال أثناء استمرار الإنشاء على الأجزاء الأخرى فانه يتعين إيقاف رسملة تكاليف الاقتراض عندما يتم استكمال جميع الأنشطة الضرورية لاعداد ذلك الجزء للاستعمال المرجو أو للبيع.

تاسعا- الإفصاح

يجب أن تفصح البيانات المالية عن:

أ. السياسة المحاسبية المطبقة لتكاليف الاقتراض.
ب. قيمة تكاليف الاقتراض المرسملة خلال الفترة.
ج. معدل الرسملة المستخدم لتحديد مقدار تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة.